مجلة بوابة الباحثين للدراسات والأبحاث
Researchers Gate Journal for Studies and Research
ISSN (Print): 3080-1354 ISSN (online): 3079-787X
Volume: 2, Issue: 6 2026

تطور الفكر السياسي ومراحل بناء الدولة في تشاد: دراسة تاريخية تحليلية للفترة (1960 - 1990م)

The Evolution of Political Thought and Stages of State-Building in Chad: A Historical and Analytical Study (1960–1990)

محمد صالح تريبو عبود ـ أستاذ مساعد، جامعة الملك فيصل، تشاد.

Mohammed Salih Tribo Abboud - Assistant Professor, King Faisal University, Chad.

treboadou@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.64337/rgj.v2i6.31

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة تحليلية تاريخية لتطور الفكر السياسي في جمهورية تشاد خلال الفترة الممتدة من الاستقلال عام 1960 وحتى عام 1990م؛ حيث يركز على ملامح تشكل الوعي السياسي لدى النخب في سياق بيئة مضطربة اتسمت بالصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية، فضلاً عن التدخلات الإقليمية والدولية التي جعلت من تشاد ساحة للتنافس السياسي في القارة الإفريقية. وتتمحور إشكالية الدراسة حول حالة التذبذب التي طبعت الفكر السياسي التشادي بين النزعة المركزية ذات الطابع السلطوي، ومحاولات تبني التعددية السياسية التي اتسمت بالتعثر. ويسعى البحث للإجابة عن تساؤل رئيس يتمثل في: إلى أي مدى أسهمت الصراعات العرقية، والحروب الأهلية، والتدخلات الخارجية –ولا سيما الفرنسية والليبية– في تشكيل تصورات النخب التشادية لمفهومي السلطة والدولة؟

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي في تتبع تطور الأحداث، إلى جانب المنهج الاستقرائي لربط التحولات السياسية الميدانية بتطور الفكر والممارسة السياسية لدى الأنظمة المتعاقبة، مستندة إلى مصادر أولية، ووثائق رسمية، ومذكرات سياسية. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها: أن الفكر السياسي في تشاد ظل خاضعاً لما يمكن تسميته بـ "شرعية القوة المسلحة"، في ظل تراجع دور المؤسسات المدنية لصالح الولاءات القبلية والعسكرية. كما أسهمت التدخلات الخارجية في إطالة أمد الصراع؛ مما جعل تحقيق الاستقرار السياسي مرهوناً بتوازنات إقليمية أكثر من كونه نتاجاً لتوافق داخلي. وأخيراً، أظهرت التجربة التاريخية محدودية فعالية اتفاقيات السلام التي أبرمتها النخب العسكرية –مثل مؤتمرات كانو ولاغوس– في غياب عقد اجتماعي شامل يؤسس لدولة مستقرة.

الكلمات المفتاحية: الفكر السياسي، الانقلابات العسكرية، التدخل الدولي، جبهة فرولينا، الاستقرار السياسي.

Abstract

This research presents a historical and analytical study of the evolution of political thought in the Republic of Chad during the period from independence in 1960 until 1990. It focuses on the features of political consciousness formation among elites within a turbulent environment characterized by armed conflicts, military coups, as well as regional and international interventions that turned Chad into an arena for political competition in the African continent. The problem of the study revolves around the state of fluctuation that characterized Chadian political thought between authoritarian centralization and the faltering attempts to adopt political pluralism. The research seeks to answer a primary question: To what extent did ethnic conflicts, civil wars, and foreign interventions—particularly French and Libyan—contribute to shaping the Chadian elites' perceptions of the concepts of power and the state?

The study relied on the historical-analytical method to track the progression of events, along with the inductive approach to link field political shifts with the evolution of political thought and practice under successive regimes, based on primary sources, official documents, and political memoirs. The study reached several findings, most notably: that political thought in Chad remained subject to what can be termed "the legitimacy of armed force," amid the decline of civil institutions in favor of tribal and military loyalties. Furthermore, foreign interventions contributed to prolonging the conflict, making the achievement of political stability dependent on regional balances rather than internal consensus. Finally, the historical experience demonstrated the limited effectiveness of peace agreements concluded by military elites, such as the Kano and Lagos conferences, in the absence of a comprehensive social contract that establishes a stable state.

Keywords: Political Thought, Military Coups, International Intervention, FROLINAT, Political Stability.

المقدمة

تعدّ جمهورية تشاد من الدول الإفريقية التي شهدت مساراً سياسياً معقداً منذ استقلالها في 11 أغسطس 1960م؛ إذ انتقلت من الهيمنة الاستعمارية الفرنسية إلى بناء دولة وطنية حديثة في ظل تحديات داخلية وخارجية كبيرة. هذا التحول جاء امتداداً لتراكمات تاريخية تعود إلى القرون الوسطى، حيث نشأت ممالك إسلامية مثل كانم وبرنو وباقيرمي ووداي، وربطت البلاد بعمقها العربي والإفريقي. وقد ساهم الموقع الجغرافي لتشاد في قلب إفريقيا في منحها أهمية استراتيجية، مما جعلها عرضة للتنافس الدولي منذ أواخر القرن التاسع عشر، والذي انتهى بفرض السيطرة الفرنسية مطلع القرن العشرين، وهو إرث أثر بعمق على تكوين النخب السياسية وأنماط الحكم والفكر السياسي.

ومع إعلان الجمهورية عام 1958م والاستقلال عام 1960م، بدأت تشاد مرحلة تأسيس نظام سياسي وطني، لكنها واجهت انقسامات عرقية ودينية وإقليمية أدت إلى صراعات بين النخب السياسية والعسكرية وأضعفت مؤسسات الدولة. وبين عامي 1960 و1990م شهدت البلاد تحولات سياسية متتابعة؛ من بناء السلطة المركزية، إلى الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية، مع تدخلات إقليمية ودولية، وهو ما انعكس على تطور الفكر السياسي التشادي بين النزعة المركزية ومحاولات التعددية وصعود الحركات المسلحة. وتعد الفترة بين 1975 و1990م مفصلية، حيث تصاعدت الانقلابات والصراعات المسلحة وبرزت قيادات مثل "فليكس مالوم" و"حسين هبري"، مع زيادة التدخلات الفرنسية التي أعادت تشكيل توازن القوى، مما أثر على طبيعة الفكر السياسي السائد.

يهدف البحث الحالي إلى تحليل تطور الفكر السياسي التشادي بين 1960 و1990م عبر دراسة مراحل الدولة وعلاقة التحولات السياسية بالصراعات الداخلية وتصورات السلطة والدولة.

أولاً: مشكلة الدراسة

على الرغم من أهمية تشاد الجغرافية والتاريخية، فإن فترة ما بعد الاستقلال (1960–1990م) تميزت بتقلبات سياسية متسارعة، شملت بناء الدولة الوطنية، والانقلابات العسكرية، والصراعات الداخلية، والتدخلات الأجنبية. هذه التحولات المتلاحقة أثرت بشكل كبير على طبيعة الفكر السياسي التشادي، وأدت إلى تباين في التصورات حول السلطة والدولة، سواء بين النخب السياسية أو القوى المسلحة أو الفاعلين الإقليميين والدوليين. وتكمن الإشكالية في السؤال الرئيسي التالي: **كيف تطور الفكر السياسي في تشاد خلال فترة (1960–1990م)؟**

ويتفرع من السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية منها:

1. كيف تطور الفكر السياسي في تشاد خلال الفترة ما بين 1960 و1990م؟
2. ما العلاقة بين مراحل بناء الدولة وما صاحبها من صراعات داخلية وبين اتجاهات الفكر السياسي؟
3. كيف أثرت الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية على تصورات النخب السياسية حول السلطة والدولة؟
4. ما دور التدخلات الخارجية، خاصة الفرنسية، في توجيه الفكر السياسي والممارسات السياسية في تشاد؟
5. إلى أي مدى أسهمت التحولات السياسية في تعزيز النزعة المركزية أو التعددية السياسية في البلاد؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. تحليل تطور الفكر السياسي في تشاد بين 1960 و1990م.
2. دراسة المراحل السياسية المختلفة وانعكاساتها على الفكر السياسي.
3. تقييم تأثير الانقسامات الداخلية والصراعات العرقية والدينية على السياسة.
4. بحث دور التدخلات الخارجية، خاصة الفرنسية، في توجيه المسار السياسي.
5. تحديد العلاقة بين النزعة المركزية ومحاولات التعددية السياسية وتأثيرها على استقرار الدولة.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

1. فهم تطور الفكر السياسي في تشاد خلال مرحلة حرجة من تاريخها (1960–1990م)، وما انعكس على مسار الدولة.
2. تسليط الضوء على العلاقة بين الصراعات الداخلية والتحولات السياسية وتشكيل الفكر السياسي والنخب الحاكمة.
3. تقييم أثر التدخلات الخارجية على السياسة الداخلية وتوازن القوى في الدولة.
4. تقديم قاعدة معرفية لدراسات مستقبلية حول الدولة والسياسة والفكر السياسي في تشاد ودول إفريقيا الوسطى بشكل عام.

رابعاً: فرضيات الدراسة

1. تأثّر الفكر السياسي التشادي بشكل مباشر بالتحولات السياسية الداخلية، بما في ذلك الانقلابات العسكرية والصراعات الأهلية.
2. للانقسامات العرقية والدينية دور كبير في تحديد طبيعة السياسات والخيارات الفكرية للنخب الحاكمة.
3. للتدخلات الخارجية، خاصة الفرنسية، تأثير ملحوظ في توجيه مسار الدولة وتشكل الفكر السياسي.
4. تأرجح الفكر السياسي بين النزعة المركزية ومحاولات التعددية كان له انعكاس مباشر على استقرار الدولة وبناء مؤسساتها.

خامسا: حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** تركز الدراسة على الفترة ما بين 1960 و1990م.
- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على نطاق جمهورية تشاد.
- **الحدود الموضوعية:** تهتم الدراسة بالفكر السياسي والتحولات السياسية، بما في ذلك الصراعات الداخلية، والانقلابات العسكرية، ودور النخب، والانقسامات الاجتماعية والدينية، مع تحليل تأثير هذه العوامل على استقرار الدولة.

سادساً: منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على المنهج التاريخي والتحليلي لفهم تطور الفكر السياسي في تشاد بين 1960 و1990م، من خلال دراسة التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الانقلابات

والصراعات وبناء الدولة. كما يستخدم البحث التحليل السياسي لفحص ممارسات النخب وتأثيرها على الفكر السياسي وربطه بالتحولات الإقليمية والدولية، مستعيناً بمصادر أولية وثانوية مثل الوثائق الرسمية، والمذكرات السياسية، والدراسات الأكاديمية. ويعتمد البحث على المقارنة والتحليل الاستقرائي لاستنتاج العلاقة بين التحولات السياسية والصراعات الفكرية، بهدف تقديم تقييم شامل للفكر السياسي التشادي.

سابعاً: الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة مجموعة من المحاور المرتبطة بالتحولات السياسية وطبيعة النظم السياسية وتأثيرها على الاستقرار والأمن؛ وهو ما يسهم في فهم السياق العام الذي تأثرت به السياسات الداخلية في العديد من الدول، ومن بينها تشاد. ومن أبرز هذه الدراسات ما يلي:

تناولت دراسة عبد الله ومحمد عمر (2024) بعنوان "التنافس الحزبي المعاصر وتحديات الوحدة الوطنية على الاستقرار السياسي في تشاد" تحليل طبيعة التنافس بين الأحزاب السياسية ودوره في بناء الدولة وتحقيق الوحدة الوطنية والاستقرار السياسي، مع استعراض نشأة الأحزاب ومراحل تطورها. وقد انطلقت الدراسة من إشكالية تتمثل في استمرار عدم الاستقرار السياسي رغم تبني التعددية الحزبية، نتيجة ضعف فاعلية التنافس الحزبي وتأثير الانقسامات القبلية والسياسية. واعتمدت الدراسة على المنهجين التاريخي والتحليلي لتتبع تطور الأحزاب منذ الاستقلال. وأظهرت نتائجها أن التنافس الحزبي تأثر بإرث الاستعمار، حيث ارتبطت بعض الأحزاب بمصالح خارجية، خاصة الفرنسية، كما أن نشاطها يظل محدوداً وموسمياً، مع ضعف في بنيتها الفكرية والتنظيمية، الأمر الذي ينعكس سلباً على تحقيق الاستقرار.

كما هدفت دراسة هارون (2024) بعنوان "الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الإفريقية: تشاد نموذجاً" إلى إبراز الجذور التقليدية التي قامت عليها الدولة التشادية، وتحليل أثرها في بناء الدولة الحديثة. وتمثلت مشكلة الدراسة في ضعف الإلمام بهذه الأسس، مما يؤثر سلباً على عملية البناء السياسي المعاصر. واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي، مستندة إلى مصادر أولية وثانوية. وأظهرت نتائجها أن الدولة التشادية نشأت على أسس تقليدية مستمدة من النظم الاجتماعية المحلية، وأن تجاهل هذه الجذور يؤدي إلى ضعف البنية السياسية وعدم الاستقرار.

وفي السياق نفسه، جاءت دراسة برمة أحمد ودبوك آدم (2025) بعنوان "الصراع السياسي والتحولات الوطنية في تشاد بعد الجمهورية الأولى (1975–1990)" لتحليل طبيعة الصراع السياسي خلال هذه المرحلة، مع التركيز على دور العوامل الداخلية والتدخلات الخارجية. وقد تمحورت مشكلة الدراسة حول حالة عدم الاستقرار الناتجة عن الانقلابات والصراعات المسلحة والانقسامات المجتمعية، إلى جانب التدخلات الأجنبية، خاصة من ليبيا وفرنسا. واعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، وأظهرت نتائجها أن الصراع على السلطة والانقسامات الداخلية كانا من أبرز أسباب الحرب الأهلية، وأن التدخلات الخارجية ساهمت في إطالة أمد النزاع وإفشال جهود المصالحة.

كذلك تناولت دراسة عبد الله ومحمد عمر (2024) بعنوان "تأثير الحرب الأهلية على الاستقرار السياسي والتنمية في تشاد" أثر الصراعات المسلحة على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية منذ الاستقلال. وقد تمثلت مشكلة الدراسة في استمرار الاضطراب السياسي والاقتصادي نتيجة الحروب الأهلية، وما ترتب عليها من ضعف المؤسسات وغياب سيادة القانون. واعتمدت الدراسة

على المنهج الوصفي التحليلي، وأظهرت نتائجها أن هذه الحروب أدت إلى تكرار الانقلابات، وتدهور البنية التحتية، فضلاً عن تراجع الإنتاجية الاقتصادية وتأثر القطاعات الحيوية. كما أكدت على تأثير التدخلات الأجنبية، خاصة الفرنسية، في إضعاف القرار السياسي.

التعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها تناولت عدداً من المحاور المهمة المرتبطة بالواقع السياسي في تشاد؛ حيث ركزت بعض الدراسات على التنافس الحزبي وأثره على الاستقرار السياسي، بينما اهتمت دراسات أخرى بجذور الدولة التشادية من خلال تحليل الأسس السياسية التقليدية، في حين عالجت دراسات أخرى الصراعات المسلحة والحروب الأهلية والتدخلات الخارجية وتأثيرها على بنية الدولة، وهو ما يعكس اهتماماً واضحاً بالجوانب المؤسسية والصراعية في التاريخ السياسي التشادي.

وتتفق هذه الدراسات في التأكيد على أن حالة عدم الاستقرار السياسي في تشاد ترجع إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، أبرزها الانقسامات القبلية والجهوية، وضعف الأحزاب السياسية، واستمرار التدخلات الخارجية، خاصة الفرنسية، فضلاً عن تأثير الحروب الأهلية في إضعاف مؤسسات الدولة وتعطيل مسار التنمية. كما تتفق في اعتمادها على المنهج التاريخي والتحليلي في تفسير الظواهر السياسية وربطها بسياقها الزمني. وفي المقابل، تختلف هذه الدراسات في زاوية المعالجة؛ حيث ركزت بعض الدراسات على البعد الحزبي والمؤسسي، بينما انصرفت أخرى إلى تحليل البنية التقليدية للدولة، في حين اهتمت دراسات أخرى بالصراعات المسلحة وآثارها السياسية والاقتصادية.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات، إلا أنها – في مجملها – ركزت على مظاهر الأزمة السياسية ونتائجها، مثل الصراعات والانقلابات وضعف الاستقرار، دون التعمق في تحليل الفكر السياسي ذاته الذي حكم هذه المرحلة، سواء على مستوى النخب الحاكمة أو القوى السياسية المختلفة. كما أنها لم تعالج بشكل مباشر تطور هذا الفكر عبر المراحل الزمنية المختلفة منذ الاستقلال عام 1960 وحتى عام 1990، وهي فترة حاسمة شهدت انتقالات جوهرية في بنية الدولة التشادية. ومن هنا تبرز الفجوة البحثية التي يسعى هذا البحث إلى معالجتها، حيث يركز على دراسة الفكر السياسي التشادي خلال الفترة (1960–1990)، من خلال تحليل مراحله المختلفة، والكشف عن تطوراته، وعلاقته بالتحولات السياسية والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية، بما يسهم في تقديم فهم أعمق لطبيعة الدولة التشادية وأسس عدم الاستقرار فيها. وبذلك يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه لا يقتصر على تحليل الأحداث أو الظواهر السياسية، بل يتجه إلى تحليل الإطار الفكري والسياسي الذي أفرز هذه الظواهر، وربطه بالسياق التاريخي للمراحل التي مرت بها الدولة التشادية خلال الفترة محل الدراسة.

المبحث الأول: بناء السلطة الوطنية والانقلابات العسكرية (1960–1982م)

بعد حصول تشاد على استقلالها في عام 1960م، واجهت الدولة تحديات كبيرة في بناء السلطة الوطنية المركزية والحفاظ على وحدة البلاد. شهدت هذه المرحلة جهوداً لتثبيت المؤسسات السياسية وتنظيم السلطة، لكنها تخللتها صراعات داخلية وانقلابات عسكرية أثرت على استقرار الدولة، وأدت إلى تغييرات متلاحقة في القيادة. يسعى هذا المبحث إلى تتبع مسار التطور السياسي منذ الاستقلال

وحتى عام 1982م، مع التركيز على دور النخب العسكرية والسياسية في إدارة السلطة، وتأثير هذه التحولات على الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: التطور السياسي في تشاد منذ الاستقلال إلى 1975م

تعد تشاد من أفقر المستعمرات الفرنسية، وخلال العقود الأربعة الأولى بعد الاستقلال تولى رئاسة الجمهورية مدرس الثانوية "فرانسوا تومبالباي" كوزير أول قبل الاستقلال. وكما هو الحال مع كثير من الرؤساء الأفارقة بعد الاستقلال، بدأ تومبالباي في تطويق المعارضة السياسية الهشة في ذلك الوقت، وكان أبرز خصومه "غابيريال ليزت"، الذي تولى رئاسة الوزارة بعد الاستقلال مباشرة. وبسبب الخلافات والصراع على الزعامة مع الرئيس، تم طرده من البلاد إلى أصوله المارتينيقية في 19 يناير 1962م، وأصدر رئيس الجمهورية قراراً بحظر جميع الأحزاب السياسية عدا الحزب التقدمي التشادي (P.P.T) الذي كان هو زعيمه. كما وجهت الدولة إنذارات وتحذيرات للكوادر وإطارات الدولة الذين رفضوا الانضمام إلى الحزب أو معارضته، لكن النخب السياسية واواصلت مقاومتها ولم تخضع للتخويف.

وفي سبتمبر 1963م، عقد قادة المعارضة اجتماعاً، وكان أغلبهم من شمال البلاد المسلم، ومن بينهم "جبرين خير الله"، أحد أبرز معارضي تومبالباي. لكن الأجهزة الأمنية رصدت الاجتماع وداهمت المنزل واعتقلت المشاركين، مما أدى إلى موجة غضب شعبي ومظاهرات أسفرت عن مقتل أكثر من ثلاثين شخصاً نتيجة تدخل قوات الأمن. وفي أبريل 1964م، فرضت الحكومة ضرائب إضافية على الشعب، مما أثار الغضب والتمرد في المدن والقرى، خصوصاً في شمال ووسط البلاد، حيث كان السكان يعانون من سيطرة موظفين جنوبيين على المراكز الإدارية المحلية، وهاجم الرعاة

والمزارعون موظفي الجباية في "منغلما" عام 1965م، وامتد التمرد تقريباً إلى جميع المدن الشمالية والشرقية.

ونتيجة لهذه الظروف، أعلن "إبراهيم أبشه" عن قيام ثورة مسلحة باسم جبهة التحرير الوطني (FROLINAT) في مدينة "ينالا" بغرب دارفور في السودان عام 1966م. وجمعت الحركة قادة وكوادر من الشمال المسلم الذين شعروا بالتهميش، وانضم إليها بعض الشخصيات من الجنوب المسيحي. وارتكزت الحركة على مطالب الحرية والمساواة، وتبنت توجهات نحو الدول الاشتراكية؛ حيث تلقى قادة الثورة تدريبات في كوريا الشمالية، والجزائر، ومصر، وليبيا، متأثرين بإيديولوجيات مضادة للإمبريالية والظلم.

تمكنت قوات "الفروليتا" من السيطرة على معظم شمال ووسط تشاد خلال ثلاث سنوات، لكنها تعثرت بعد اغتيال مؤسسها "إبراهيم أبشه" إثر قصف جوي فرنسي؛ إذ قدمت فرنسا الدعم العسكري لتومبالباي للقضاء على المعارضة. ورغم ذلك، عزز العنف والاعتقالات التعسفية إرادة قادة الثورة، وتم تعيين الدكتور "أبا صديق" خلفاً لمؤسس الحركة الذي قُتل في فبراير 1968م. ومنذ عام 1970م، بدأت "الفروليتا" تتفكك إلى فصائل متعددة متصارعة على السلطة، ما أضعف قدرتها على تحقيق أهدافها، ودخلت البلاد في حرب أهلية بين الشماليين أنفسهم.

وخلال حكم "فرانسوا تومبالباي"، لم تشهد البلاد أي انفتاح سياسي، رغم محاولات النخبة التشادية التقليدية تقليد الأحزاب الفرنسية ذات التوجهات اليمينية والاشتراكية. أغلق نظام الحزب التقدمي (P.P.T) الأبواب أمام التعددية الحزبية، وظلت الدولة غارقة في مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية دون أي حل عبر الحوار أو تقاسم السلطة والثروة مع المعارضة. ومع مرحلة ما بعد

الاستقلال (1960–1979م)، عانت تشاد من عدم الاستقرار السياسي والأمني تحت حكم تومبالباي ونظام الحزب الواحد، الذي صفى خصومه من الجنوبيين والشماليين وحتى كوادر حزبه. أدت هذه السياسات إلى توسع الثورة المسلحة (الفروليا) التي نشأت من تحالف بين الاتحاد الوطني التشادي (UNT) لإبراهيم أبشه، وجبهة تحرير تشاد (FLT) لأحمد حسن موسى. وتفككت الحركة لاحقاً إلى عدة فروع متناحرة، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وسيطرة المعارضة المسلحة على شمال البلاد واحتلال ليبيا لمقاطعة "أوزو" منذ عام 1973م.

في 13 أبريل 1975م، اغتيل "فرانسوا تومبالباي" إثر انقلاب عسكري بقيادة رائد في الجيش "عبد القادر كاموجي"، وتسلم الحكم الجنرال "مالوم فيليكس"، الذي أعلن ضرورة إجراء مفاوضات مع المعارضة المسلحة. وعقب مفاوضات في نيجيريا مع فصيل "حسين هبري"، تولى الأخير رئاسة الحكومة في 29 أغسطس 1978م، لكن الاتفاق انهار بعد شهر واحد واندلعت الحرب في العاصمة لمدة تسعة أشهر. بعد ذلك، تم توسيع المفاوضات لتشمل فصائل أخرى، وأصبح "غوكوني وداي" رئيساً لحكومة الوحدة الوطنية، لكن النزاعات استمرت بين الفصائل؛ حيث تدخل الجيش الليبي إلى جانب الحكومة الانتقالية لصالح غوكوني، فيما أعاد الفرنسيون والأمريكيون دعم "حسين هبري" ليعود للسلطة في يونيو 1982م.

تميزت هذه الحقبة بتمزق الدولة ومؤسساتها، نتيجة نظام حكم قمعي داخلي، وصراع أمراء الحرب على السلطة، بالإضافة إلى التدخل الخارجي الفرنسي والليبي والسوداني في الشؤون الداخلية للبلاد.

المطلب الثاني: قيادة الجنرال فلكس مالم للمجلس الأعلى العسكري

بحلول عام 1975م، اتسمت الأوضاع السياسية في تشاد بحالة من التدهور والانحطاط؛ نتيجة حالة الفتور التي أصابت الحكومة المركزية، إلى جانب تصاعد الصراع العسكري والسياسي بين فصائل جبهة "فرولينا" من جهة، وبين الحكومة الشرعية والمعارضة المسلحة من جهة أخرى، ولا سيما عقب تدخل القوات الليبية في شمال تشاد واحتلالها لجزء من الأراضي التشادية بالتنسيق مع الرئيس تمبلباي. وفي هذا السياق، ترددت معلومات تفيد بأن الاتفاق المبرم بين تمبلباي والقذافي بشأن إنشاء مصرف في أنجمينا بتمويل ليبي، كان بمثابة مقابل لصمت تمبلباي على احتلال "شريط أوزو" من قبل القوات الليبية. غير أن هذا التصرف لم يحظ بقبول بعض ضباط الجيش التشادي، الأمر الذي دفع تمبلباي إلى اعتقال عدد منهم وإيداعهم السجون، وفي مقدمتهم الجنرال فلكس مالم[1] (يوسف، 2010).

وفي ظل هذه الظروف الداخلية والخارجية، بات من المتوقع حدوث تغيير سياسي يعيد الاستقرار إلى البلاد، وهو ما تحقق بالفعل عندما قام عدد من ضباط الجيش بتنفيذ انقلاب عسكري في 13 أبريل، بقيادة الجنرال "كموقي وودال عبد القادر"، وبالتنسيق مع مدير مخابرات الرئيس تمبلباي وبدعم غير مباشر من فرنسا؛ حيث لقي تمبلباي مصرعه نتيجة هذا الانقلاب (برشم، 1995).

وعقب ذلك، قامت مجموعة من الضباط بتشكيل "المجلس الأعلى العسكري" لتولي إدارة البلاد خلال هذه المرحلة الحرجة، وبعد مشاورات مكثفة بين أعضائه، تم اختيار "فلكس مالم" رئيساً للمجلس، وذلك بعد ساعات قليلة من الإفراج عنه من السجن (يونس، 2017). وقد أثارت النجاحات التي

[1] فلكس مالم انقاقوتو بندي: ولد بتاريخ 10 سبتمبر 1932م بمدينة سار التشادية. بدأ تعليمه الابتدائي في سار وأكمله في مدينة بنقور. وفي عام 1947م التحق بمدرسة الجنرال لكليرك العسكرية بمدينة (برازفيل)، ثم سافر إلى فرنسا والتحق بمدرسة الضباط بمدينة (فريجوس) وتخرج منها في يونيو 1959م محرزاً الترتيب الأول. عُين رئيساً لهيئة الأركان ثم رئيساً للمكتب العسكري برئاسة الجمهورية، وتدرج في الرتب حتى نال رتبة جنرال عام 1971م، وأصبح القائد العام للقوات التشادية عام 1972م.

حققها الانقلاب على نظام تمبلباي حالة من التفاؤل لدى العديد من الأوساط، خاصة وأن أغلبية أعضاء المجلس، بمن فيهم الرئيس مالم، كانوا من ضحايا سجون النظام السابق. كما علّقت المعارضة السياسية والعسكرية آمالاً كبيرة على إحداث انفتاح سياسي حقيقي ومشاركة فعلية في السلطة. وفي بادرة وصفت بحسن النية، أعلن المجلس العسكري فور توليه السلطة حل الحزب الحاكم، وحظر إنشاء أي أحزاب سياسية جديدة، إلى جانب إطلاق سراح المعتقلين السياسيين تمهيداً لإعادتهم إلى وظائفهم، فضلاً عن دعوة السياسيين المقيمين في الخارج للعودة إلى البلاد (يونس، 2017).

وفي 21 أبريل، أصدرت جبهة "فرولينا" بياناً من الجزائر طالبت فيه المجلس الأعلى العسكري بإلغاء كافة الإجراءات الاستثنائية، بما يتيح المجال أمام إقامة سلطة شعبية ديمقراطية، كما دعت القوى الشعبية ومناضلي الجبهة إلى التعبئة وتعزيز الجهود من أجل تحقيق الوحدة الوطنية (يونس، 2017). وبعد حصول الانقلاب على التأييد الشعبي والاعتراف الرسمي بالمجلس، دعا رئيسه "فلكس مالم" المواطنين إلى تجمع جماهيري في ساحة الحرية، حيث حضره عدد كبير من المواطنين، وألقى خلاله خطاباً أكد فيه ضرورة التعقل، مشيراً إلى أنه كان مناهضاً للثورة منذ عام 1966م، وأن خلافه مع توجهات تمبلباي أدى إلى سجنه لمدة 658 يوماً تعرض خلالها لمختلف صنوف التعذيب، قبل أن يخرج ليخاطب الشعب في هذه المرحلة الدقيقة داعياً إلى تجاوزها بروح من المسؤولية (أحمد، 2013).

وعقب تشكيل الحكومة التي ضمت 24 عضواً، كان من بينهم ستة فقط من أبناء الشمال، وجه مالم نداءات متكررة إلى الثوار يدعوهم فيها إلى الاستسلام، مؤكداً أن يد الحكومة ممدودة للمصالحة مع

جميع المعارضين، وداعياً إياهم إلى العودة إلى أسرهم دون شروط، محذراً في الوقت ذاته من عواقب وخيمة في حال الرفض. غير أن هذه التصريحات قوبلت برفض من قبل الثوار، الذين وصفوا النظام بالحماقة، معتبرين أن الرئيس مالم لم يختلف كثيراً عن سلفه من حيث ضيق الأفق في التعامل مع مستجدات المرحلة؛ فبدلاً من تبني سياسة قائمة على الحوار والمصالحة الوطنية، وقع في ذات النهج القائم على القمع واستخدام القوة (أحمد، 2013).

وقد أدى ذلك إلى تصاعد حدة الصراع؛ حيث ازداد الثوار شراسة، وتعزز الدعم الشعبي لهم، في حين لجأت كل من الحكومة والجبهة إلى استخدام العنف، لتكون الغلبة في نهاية المطاف لصالح جبهة فرولينا (صالح، 2007). وفي سياق رد الفعل على هذه التطورات، شن الرئيس "فلكس مالم" حملة اعتقالات واسعة طالت السياسيين المدنيين في مدينة "فايا"، وذلك انتقاماً من الدعم الذي قدمه السكان للثوار. وكانت المدينة في ذلك الوقت مكتظة بالسكان؛ نظراً لكونها معبراً رئيسياً للمسافرين بين تشاد وليبيا، مما جعل جميع من فيها عرضة لعمليات القمع والتعذيب التي مارستها القوات العسكرية.

أولاً: اتفاقية الخرطوم أغسطس 1978م

سعت الحكومة السودانية، برعاية الرئيس السوداني "جعفر نميري"، إلى تحقيق مصالحة وطنية بين زعيم القوات المسلحة الشمالية "حسين هبري" وحكومة المجلس الأعلى العسكري برئاسة فلكس مالم. وقد أسفرت هذه الجهود عن توقيع اتفاق في الخرطوم في أغسطس 1978م، تضمن جملة من البنود، من أبرزها: وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلاد، وتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة في

أقرب وقت ممكن، وإعلان عفو عام عن جميع المعتقلين السياسيين والعسكريين، إضافة إلى انتخاب جمعية وطنية تمثل مختلف فئات المجتمع التشادي (برشم، 1995).

وفي التاسع من أغسطس 1978م، أدى مالم اليمين، ووفقاً لأحكام الميثاق الأساسي، تم تنصيبه رسمياً رئيساً للجمهورية ورئيساً للدولة في 29 أغسطس. وفي اليوم ذاته، عين "حسين هبري" رئيساً للوزراء بعد أدائه القسم الدستوري، ليقوم في الأول من سبتمبر بتشكيل حكومته التي ضمت 22 عضواً. وقد علّق الشعب التشادي آمالاً كبيرة على هذه الحكومة، باعتبارها خطوة نحو تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وبداية لإنهاء الصراع الدموي الذي استمر منذ الاستقلال. غير أن هذه الآمال سرعان ما تبددت؛ إذ لم يدم هذا الاتفاق طويلاً بسبب التناقضات التي ظهرت سريعاً بين مالم وهبري، حتى قبل ترسخ بنود الاتفاق. وبالفعل، انهار هذا التوافق بعد أشهر قليلة، إثر محاولة هبري الإطاحة بالنظام من الداخل، مما أدى إلى اندلاع مواجهات مسلحة داخل العاصمة أنجمينا في 12 فبراير 1979م (برشم، 1995).

ثانياً: الصراع بين فلكس مالم وحسين هبري

بموجب اتفاقية الخرطوم لعام 1978م، نشأ نظام ثنائي جديد تولى فيه فلكس مالم رئاسة الدولة، بينما شغل حسين هبري منصب رئيس الحكومة ضمن إطار ما سمي بحكومة الوحدة الوطنية. وقد اتفق الطرفان على إدارة هذا النظام وفقاً لقانون الميثاق الأساسي، الذي عدّ بمثابة دستور ينظم اختصاصات ومهام المؤسسات السياسية (صالح، 2007).

ومنذ البداية، برز خلاف واضح بين الرئيس ورئيس وزرائه حول تفسير الميثاق الأساسي وآليات تطبيقه، كما عجز الطرفان عن تحقيق قدر من الانسجام داخل الحكومة، الأمر الذي أدى إلى

تصاعد التوتر بينهما. وبعد نحو ستة أشهر من تشكيل الحكومة، تفجرت خلافات حادة تتعلق بتنازع الاختصاصات والصلاحيات الدستورية، وكان من أبرز أسباب هذا الخلاف:

- عدم الالتزام الكامل ببنود الاتفاقية كما وردت في الميثاق الموقع في الخرطوم.
- مسألة إطلاق سراح السجناء السياسيين والعسكريين؛ حيث زادت هذه القضية من حدة التوتر، إذ أصر هبري على الإفراج عن جميع المعتقلين، في حين رفض مالم إطلاق سراح عناصر الفصائل الأخرى التابعة لجبهة فرولينا.
- استمرار حالة التوتر الشخصي والسياسي بين الطرفين نتيجة ما اعتبر من قبل مالم استخفافاً وإهمالاً من جانب هبري (آدم، 2017).

وأدى عدم التطبيق الدقيق لبنود الميثاق الأساسي إلى نشوء حالة من الصراع غير المعلن بين الطرفين، نتيجة تمسك كل منهما بشرعيته، مما انعكس في تضارب القرارات والأوامر، وأثر سلباً على سير عمل مؤسسات الدولة. وفي هذا السياق، أجرت صحيفة (الفيغارو) مقابلة مع رئيس الوزراء حسين هبري، أوضح فيها أن جوهر الخلاف يكمن في سعي كل طرف إلى فرض سيطرته على الآخر والتحكم في شؤون الدولة. كما أشار إلى أن النخبة الحاكمة ظلت تحتكر السلطة منذ الاستقلال، مروراً بفترة حكم تمبلباي، وحتى عهد المجلس الأعلى العسكري، الذي هيمن على موارد البلاد وقيد الحريات. وأكد أن التطبيق السليم للميثاق الأساسي يمثل الحل الأمثل لتسوية الخلافات الداخلية عبر الحوار، إلا أنه أشار إلى تمسك المجلس الأعلى بالسلطة ورفضه إشراك أطراف أخرى فيها (آدم، 2017).

ثالثاً: الحرب الأهلية الأولى في تشاد

اندلعت شرارة الحرب الأهلية في تشاد يوم 12 فبراير 1979م، على خلفية إضراب طلابي قاده طلاب ثانوية "فلكس أبوي" في العاصمة أنجمينا؛ حيث أعلن الطلاب المنتمون إلى الشمال اعتصامهم وامتناعهم عن الدراسة إلى حين الاستجابة لمطالبهم، في الوقت الذي واصل فيه طلاب الجنوب دراستهم في محاولة لكسر هذا الإضراب. وفي ظل هذا التوتر، أصدرت الحكومة قراراً يدعو الطلاب المعتصمين إلى العودة إلى مقاعد الدراسة، وأرسلت قوات حكومية إلى موقع الاعتصام قامت بإطلاق أعيرة نارية في الهواء بهدف تفريق المتظاهرين وإجبارهم على إنهاء الاعتصام. إلا أن بعض عناصر القوات الشمالية اعتقدوا أن إطلاق النار كان موجهاً ضد أبناء الشمال، فبادروا بالرد بإطلاق النار على القوات الحكومية، لتندلع بذلك مواجهات مسلحة بين أنصار الرئيس وأنصار رئيس الوزراء، وتحولت العاصمة أنجمينا إلى ساحة معركة شرسة استمرت لمدة أسبوع دون وجود دعم يذكر لأي من الطرفين (يوسف، 2010).

وقد أدت هذه المواجهات إلى تفاقم الأوضاع السياسية في البلاد؛ حيث وصلت إلى مرحلة غير مسبوقة من التدهور، مع انتشار أعمال العنف والقتال العشوائي في مختلف أحياء العاصمة أنجمينا (حماد، 2022). ومع تصاعد حدة الصراع، تعرضت قوات حسين هبري لحصار من قبل القوات الحكومية المدعومة بقوات فرنسية ومجهزة بأسلحة متطورة، في حين تدخلت ليبيا عسكرياً لدعم حليفها "قوكوني" بهدف كسر الحصار عن العاصمة ومنع تدمير بنيتها التحتية، إضافة إلى إنقاذ قوات هبري المحاصرة. وبالفعل، تحركت قوات جبهة "فرولينا" وتمكنت من دخول أنجمينا من الجهة الشرقية في 12 فبراير 1979م (يوسف، 2010).

وقد شكّل وصول قوات جبهة فرولينا إلى العاصمة بارقة أمل لسكان أنجمينا، خاصة من المسلمين، الذين استقبلوا هذه القوات بالترحيب والهتافات. وفي ظل هذا المشهد، تواصلت الاشتباكات بين الأطراف المتنازعة في ظل حالة من الفوضى وانعدام التمييز بين أطراف الصراع، واستمرت المعارك لمدة سبعة أيام، لتنتهي دون تحقيق أي طرف لنصر حاسم؛ حيث تكبد الجميع خسائر فادحة، وكان الخاسر الأكبر في هذه الحرب هو الدولة التشادية نفسها (يوسف، 2010).

المطلب الثالث: سقوط حكومة الوحدة الوطنية ووصول هبري إلى السلطة

أولاً: أسباب سقوط حكومة الوحدة الوطنية

بعد سلسلة من المواجهات المتكررة، التي اتسمت بالكر والفر والصراعات الداخلية والخارجية، وفي ظل أزمة معقدة، تشكّلت حكومة الوحدة الوطنية الثانية بقيادة "كوكوني وداي"، وذلك عقب إخفاق حكومة الوحدة الوطنية الأولى برئاسة "لول محمد شوا". وتَعد هذه الحكومة أول حكومة انتقالية تضم غالبية الفصائل الثورية المنضوية تحت جبهة "فرولينا"، والتي بلغ عددها نحو عشرة فصائل وأجنحة. وقد جاءت هذه الحكومة نتيجة توافق بين مختلف الأطراف المتصارعة في الساحة التشادية، وبرعاية منظمة الوحدة الإفريقية، وبدعم من الدول المجاورة والصديقة لتشاد. وقد عول عليها الشعب التشادي آمالاً كبيرة، بعد أن عانى ويلات الحروب والنزاعات التي أودت بحياة الآلاف من المدنيين والعسكريين، وخلفت أعداداً كبيرة من الجرحى والمصابين نفسياً وجسدياً، فضلاً عن هجرة الكفاءات العلمية والفنية إلى دول الجوار نتيجة تلك الصراعات (أحمد وآدم، 2025).

وعقب مشاورات مطولة، تم الإعلان رسمياً عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية برئاسة كوكوني بتاريخ 10 نوفمبر 1979م، وضمت في عضويتها جميع فصائل "فرولينا" التي كانت تسعى

من خلال نضالها المسلح إلى إحداث تغيير جذري في النظام، بما يتوافق مع تطلعات الشعب التشادي وآماله، وهو ما يمثل تطبيقاً للأهداف التي قامت من أجلها واستمرت في سبيلها طوال ثلاثة عشر عاماً (أحمد وآدم، 2025).

وقد جاء تشكيل هذه الحكومة ثمرة لمؤتمر "دوقيا"؛ حيث سادت أجواء من التفاؤل في مختلف أنحاء البلاد منذ شهر سبتمبر 1979م، باعتباره بداية لعهد جديد يؤمل أن ينهي معاناة الحرب الأهلية التي طالت جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال. غير أن حكومة كوكوني واجهت منذ نشأتها تحديات جسيمة تفوق قدراتها، الأمر الذي حال دون تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الأداء الفعال، وذلك خلافاً لما نصت عليه اتفاقية لاغوس، خاصة فيما يتعلق بضرورة ترسيخ الثقة بين أعضاء الحكومة الانتقالية. إلا أن الواقع جاء مغايراً؛ حيث تفاقمت الخلافات، واختلطت التحالفات، وأصبح تبادل الاتهامات هو السمة الغالبة، كما سعى كل فصيل إلى بسط نفوذه على نطاق معين. وفي ظل هذه الظروف الداخلية والخارجية، تصاعد الخلاف بين أعضاء الحكومة إلى حد المواجهة العسكرية، وذلك بعد مرور ثمانية أشهر فقط على تشكيلها؛ حيث اندلعت حرب دامية بين أنصار الرئيس كوكوني وقوات حسين هبري في 15 مارس 1980م، واستمرت المواجهات بين الطرفين لمدة تسعة أشهر دون حسم (أحمد وآدم، 2025).

وبعد ثمانية أشهر من القتال الذي اجتاح العاصمة أنجمينا بين قوات الرئيس كوكوني وحلفائه، وقوات رئيس الوزراء حسين هبري وأنصاره، اندلعت معركة أشد ضراوة عقب وصول دعم عسكري ولوجستي من ليبيا لقوات التحالف بقيادة كوكوني ضد هبري. وقد عرفت هذه المعركة باسم "الدقيل"، وأسفرت عن خسائر فادحة في صفوف الطرفين، لا سيما قوات التحالف بقيادة كوكوني؛ حيث مالت الكفة في

البداية لصالح قوات هبري. إلا أن الجولة الثانية من القتال شهدت تراجع قوات هبري وتعرضها للهزيمة على يد قوات التحالف، الأمر الذي دفعه إلى البحث عن دعم خارجي، فقام بجولات شملت عدداً من الدول الإفريقية والصديقة، من بينها السنغال، والكاميرون، وغينيا، حيث التقى بعدد من القادة، من أبرزهم: أحمد سيكوتوري، وأحمدو أهيجو، وعبدو ضيوف (يوسف، 2010).

ولم يدم الهدوء النسبي طويلاً، إذ تجددت المواجهات بصورة أكثر عنفاً، مخلفة خسائر بشرية ومادية جسيمة؛ مما اضطر الأطراف المتصارعة إلى طلب تدخل المنظمات الإقليمية والدولية لوقف القتال وإجلاء القتلى من ساحات المعارك (يوسف، 2010). ووفقاً لمقررات مؤتمر نيروبي، تقرر إرسال قوة إفريقية مكونة من وحدات من السنغال، والتوغو، وبنين، ونيجيريا إلى تشاد. غير أن هذه القوات لم تتخذ موقف الحياد، بل ساهمت فعلياً في تمكين حسين هبري من السيطرة على السلطة؛ حيث تمكن من دخول العاصمة أنجمينا في 7 يونيو 1982م بعد هزيمته لقوات حكومة الوحدة الوطنية.

وعقب هذه الهزيمة، فر كوكوني إلى الكاميرون ثم إلى الجزائر طالباً اللجوء السياسي، ليتحول من موقع الرئاسة إلى صفوف المعارضة، متمسكاً بشرعية مؤتمر لاغوس وآملاً في استعادة السلطة. واستقر في الجزائر كلاجئ سياسي، قبل أن يعاوده الطموح السياسي، فعاد إلى ليبيا عام 1983م؛ حيث أعاد تنظيم قواته بعد تدريبها وتسليحها، وخاض مواجهة جديدة ضد نظام هبري. إلا أن الانقسامات القبلية والمحسوبية التي سادت داخل قواته حالت دون تحقيق أهدافه أو دخول العاصمة، مما اضطره مجدداً إلى اللجوء إلى الجزائر، حيث عاش في عزلة حتى وفاته (برشم، 1995).

ثانياً: الفكر السياسي التشادي في عهد الرئيس هبري

ولد حسين هبري بمدينة (فيا لارجو)، عاصمة إقليم (بركو – إندي – تبستي) شمال تشاد، وذلك عام 1942م وفقاً لما أوردته بعض المصادر التي تناولت سيرته. وينتمي إلى قبيلة "النكذا" التي تستوطن المناطق الشمالية، ونشأ في أسرة ميسورة الحال؛ حيث كان والده زعيم عشيرة (النكذا) في منطقتي (فيا وأم شعلوبة). بدأ حياته برعي الإبل، ثم التحق بالمدرسة في سن السابعة بمدينة فيا، حيث أتم مرحلتي التعليم الابتدائي والإعدادي، قبل أن ينتقل إلى العاصمة السابقة (فورت لامي) لاستكمال دراسته الثانوية. وبعد حصوله على الشهادة الثانوية، التحق بالجامعات الفرنسية، حيث قُبل ضمن الطلبة التشاديين بجامعة السوربون، إحدى أعرق الجامعات الأوروبية. وخلال إقامته في باريس، تولّى رئاسة اتحاد الطلبة التشاديين بفرنسا. وبعد حصوله على درجة الليسانس، عاد إلى تشاد ليعين سكرتيراً للإدارة الحكومية بمدينة فيا في عهد حكومة تمبلباي، إلا أن طموحه دفعه إلى استكمال دراسته العليا، فاجتاز مسابقة نظمتها المعاهد الفرنسية لطلبة المستعمرات الناطقة بالفرنسية، والتحق بإحدى الجامعات لمدة عامين، حيث تخرج عام 1966م متفوقاً على دفعته. وعقب عودته إلى البلاد، عين مديراً لقسم الشؤون الدولية والسياسية بوزارة الخارجية التشادية (يونس، 2017).

ومن الجدير بالذكر أن هبري كان قد قيد نفسه لنيل درجة الدكتوراه في القانون بإحدى الجامعات الفرنسية، غير أنه لم يكمل دراسته بسبب انخراطه في الثورة التشادية التي عرفت لاحقاً باسم (فرولينا)، حيث تولى قيادة فصيل الجيش الثاني. وفي 7 يونيو 1982م تولى رئاسة جمهورية تشاد، واستمر في الحكم لمدة ثمانية أعوام (1982–1990م) (سلمان، 2014).

تولى هبري السلطة في 7 يونيو 1982م، وبوصوله إلى الحكم انتهت مرحلة طويلة من النزاعات المسلحة التي شهدتها تشاد منذ الاستقلال. ومنذ اللحظة الأولى، سعى إلى ترتيب أولويات سياسته؛ حيث ألقى خطاباً إلى الأمة التشادية أعلن فيه عن توجهاته، والتي تمثلت في توحيد الفصائل الثورية، ولم شملها، وتسوية الخلافات القائمة بينها. وعلى الصعيد الداخلي، دعا إلى الوحدة الوطنية، وإصدار عفو عام، ونبذ العنصرية التي ساهمت في تأجيج الصراعات. أما خارجياً، فقد وجه نداء إلى التشاديين في الخارج للعودة إلى الوطن والمساهمة في إعادة بنائه (يوسف، 2010).

وفي 29 سبتمبر 1982م، أصدر هبري مرسوماً بمثابة دستور مؤقت للبلاد، تضمن عدداً من المبادئ الأساسية، من أبرزها: التأكيد على وحدة الدولة التشادية ورفض تجزئتها، وتوليه مناصب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وإنشاء مجلس وطني استشاري بواقع عضوين عن كل محافظة من المحافظات الأربع عشرة، واعتماد اللغتين العربية والفرنسية لغتين رسميتين، إضافة إلى العمل على بناء جيش وطني يحافظ على سيادة الدولة وكرامتها. وقد أدى هبري القسم الدستوري في 21 أكتوبر 1982م، ليباشر مهامه رسمياً رئيساً للجمهورية.

كما عقد مؤتمراً شعبياً أعلن فيه حل تنظيمه العسكري المعروف بـ "القوات المسلحة الشمالية " (FAN)، وتحويله إلى حزب سياسي باسم "الاتحاد الوطني للاستقلال والثورة"، وتم انتخابه رئيساً لهذا الحزب (كلبو، 2003). وفي اليوم ذاته، شكّل حكومته التي ضمت ثلاثين حقيبة وزارية، مع احتفاظه بأهم المناصب السيادية، وهو ما يعكس توجهه نحو تركيز السلطة في يده، مبرراً ذلك

بحاجة البلاد إلى نظام قوي قادر على فرض الاستقرار قبل الانتقال إلى الديمقراطية (برشم، 1995).

غير أن فترة حكمه اتسمت بقدر كبير من القسوة؛ حيث شهدت البلاد أوضاعاً إنسانية صعبة، تمثلت في انتشار القمع والتعذيب وانتهاك الحريات العامة، فضلاً عن تكميم أفواه العلماء والمثقفين، وهو ما جعل تلك المرحلة من أكثر الفترات قسوة في تاريخ تشاد الحديث (برشم، 1995). وعقب تثبيت أركان حكمه، بدأ هبري في تنفيذ أولويات سياسته، والتي تمثلت في تحرير شريط "أوزو"، والقضاء على المعارضة المسلحة المدعومة من ليبيا. وقد استلزم ذلك بناء جيش قوي وحديث، فعمل على تطوير المؤسسة العسكرية، وهو ما تجلّى في خطاباته، خاصة أثناء تخريج دفعات القوات الخاصة التي تلقت تدريبات متقدمة في الخارج (شاكر، 1972).

وبعد تعزيز قدراته العسكرية، وبدعم من بعض الدول الحليفة مثل العراق، والولايات المتحدة، وفرنسا، توجه هبري نحو استعادة السيطرة على شمال البلاد، الذي كانت تسيطر عليه قوات المعارضة بقيادة "كوكوني وداي" و"أصيل أحمد أغبش" بدعم ليبي (آدم، 2017). وقد اندلعت مواجهات عنيفة بين الطرفين منذ عام 1983م واستمرت حتى عام 1986م، إلى أن نشب خلاف بين القذافي وكوكوني؛ مما دفع الأخير إلى الاعتراف بحكومة هبري دون شروط. واستغل هبري هذا التحول لتعزيز المصالحة الوطنية وتوحيد الجهود ضد القوات الليبية، ليتحول الصراع من نزاع داخلي إلى مواجهة بين دولتين (شاكر، 1972).

وبعد دمج قوات الحكومة والمعارضة، تقدمت القوات التشادية نحو مدينتي "فضا" و"وادي دوم"، وتمكنت من تحريرهما، تلا ذلك انسحاب القوات الليبية من مدينة فيا. ثم اتجهت الجهود نحو تحرير

شريط "أوزو"، الذي تم استعادته في 8 أغسطس 1987م بعد معارك عنيفة أسفرت عن خسائر كبيرة في صفوف القوات الليبية، من بينها أسر عدد من الضباط، ومنهم العقيد خليفة حفتر (شاكر، 1972). وبذلك تحقق هدف هبري في استعادة كامل التراب الوطني؛ حيث أصبحت الحكومة تسيطر على جميع أنحاء البلاد (آدم، 2017).

ثالثاً: أسباب انهيار نظام حسين هبري

تداخلت مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت في سقوط نظام هبري، ومن أبرزها (جاكو، 1999؛ برشم، 1995):

- اتباعه سياسة قبلية قائمة على تفضيل أبناء قبيلته في المناصب والامتيازات.
- اتسامه بالغرور والثقة المفرطة، مع سوء تقدير قدرات خصومه.
- انتهاك قواته للسيادة السودانية أثناء ملاحقة عناصر المعارضة داخل الأراضي السودانية.
- حصول حركة "الإنقاذ الوطنية" على دعم إقليمي ودولي، من دول مثل مصر، وليبيا، والسودان، إضافة إلى قوى دولية كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا.

المبحث الثاني: الحروب الأهلية والتدخلات الإقليمية والدولية (1982–1990)

مع بداية الثمانينيات، شهدت تشاد مرحلة من الحروب الأهلية والصراعات المسلحة التي امتدت لتشمل تدخلات إقليمية ودولية متعددة. أدت هذه الأحداث إلى تفاقم أزمات الاستقرار السياسي والاجتماعي، وأثرت بشكل مباشر على تطور الدولة والنظام السياسي. يركز هذا المبحث على دراسة آثار هذه الحروب على الواقع السياسي، بالإضافة إلى تقييم الجهود المحلية والدولية المبذولة للحد من النزاعات وتحقيق الاستقرار.

المطلب الأول: واقع الاستقرار السياسي في تشاد

يشير الاستقرار السياسي إلى حالة نظامية تتسم بثبات نسبي في العلاقات بين عناصر ومكونات الدولة، ويتجلى ذلك في غياب أو حدية التحولات الكبرى في النظام السياسي، أو وجود حدود معينة لا تتجاوزها هذه التحولات. ويأخذ مصطلح الاستقرار عدة أبعاد؛ فقد يشير إلى نمط من الحكومات يشهد تغييرات محدودة ومتباعدة زمنياً في المناصب القيادية، أو استمرار نفس القواعد الدستورية والعمليات السياسية على مدى فترات طويلة، أو إلى الغياب النسبي للعنف والاضطرابات. وعلى المستوى الدولي، يعرف الاستقرار بغياب أو محدودية الحروب، وكذلك بغياب علاقات الهيمنة والخضوع بين الدول (كلبو، 2003).

ويحظى الاستقرار السياسي باهتمام بالغ لدى المختصين في دراسة قوة الدولة؛ إذ إن التغيرات المستمرة في الدول غير المستقرة تؤدي إلى إرباك الأجهزة السياسية، وتضعف قدرتها على التخطيط الاستراتيجي طويل المدى لحماية مصالحها الوطنية. كما يرتبط الاستقرار بتجانس الرأي العام؛ فكلما ازدادت الانقسامات السياسية والحزبية والأيديولوجية بين السلطة والشعب، أو بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، أو بين فئات المجتمع المختلفة، زادت صراعات الدولة الداخلية واستنزفت جهودها؛ مما يضعفها. ويؤدي انقسام المجتمع إلى انغلاق مجموعاته المتناحرة على نفسها، فتتشكل جماعات خاصة تعيش ازدواجية الولاء والقيم؛ مما يعقد إدارة الدولة (العمر، 2000).

لقد شهدت إفريقيا نماذج متعددة من النظم السياسية المستقرة، انهار بعضها بفعل الغزو الاستعماري، فيما استمرت أخرى بعد تكييفها مع الواقع الجديد. وتعد هذه النظم التقليدية جزءاً أساسياً من الحضارة الإفريقية، وتسهم في فهم الوضع الراهن. وفي حالة تشاد، تواجه الدراسات صعوبات في تفسير فلسفة

النظم التقليدية نتيجة عاملين رئيسيين: أولاً، التنوع الهيكلي والاختلاف بين مناطق البلاد، ما أدى إلى تعدد المعايير في تصنيف هذه النظم؛ ثانياً، اعتماد الباحثين على مصادر متنوعة تشمل:

- التقاليد غير المكتوبة، التي تمثل جوهر الفلكلور الشعبي، مثل القصص المتوارثة حول نشأة وانهيار الممالك الإسلامية القديمة.
- الآثار اللغوية والتاريخية؛ حيث عاشت على الأرض التشادية شعوب متعددة اللغة والثقافة أنشأت حضارات وممالك قديمة.
- كتابات الرحالة الأوائل، مثل ابن بطوطة والبكري والعمري، الذين وثقوا نظم القبائل والتقاليد السياسية في تشاد.

ويمكن عزو التنوع في النظم التقليدية جزئياً إلى حركة الهجرة الواسعة داخل البلاد؛ إذ تحركت شعوب ناطقة بـ "البانتو" عبر جنوب ووسط تشاد، بينما هاجرت جماعات زنجية وحامية إلى شرق إفريقيا. وأدى هذا التنوع إلى ظهور مجتمعات جديدة وانقسام المجموعات المهاجرة، مع اختلاف أساليب تولي السلطة: بعضها قائم على علاقة الدم، وبعضها يعتمد على التوارث، فيما أكدت جماعات أخرى على اكتساب السلطة بالقدرة والكفاءة.

ومع بدء تشاد في مسار الديمقراطية منذ ديسمبر 1990م، شهد المشهد الإعلامي تقدماً ملحوظاً؛ إذ نالت وسائل الإعلام استقلالية نسبية، ولم يعد القطاع العام يحتكر الساحة الإعلامية. توزّع حوالي عشر صحف بانتظام، أبرزها: (لو يسير فاتور، لافوا، ولوبييه)، بالإضافة إلى قنوات تلفزيونية خاصة في العاصمة أنجمينا، وحوالي ستين محطة إذاعية تعمل في أنحاء البلاد، أبرزها إذاعة (FM/Liberte) التي تأسست على يد نشطاء حقوق الإنسان (عبود، 2024).

أما على مستوى العلاقات الخارجية، فقد لعب السودان دور الوسيط في تهدئة النزاعات بين الفصائل التشادية منذ عام 1977م؛ إذ تمكن الرئيس "جعفر النميري" من توقيع اتفاق سلام بين الرئيس "فليكس مالوم" والمعارض الشمالي "حسين هبري". ومع ذلك، كانت هناك تدخلات إقليمية ودولية، أبرزها فرنسا وليبيا، والتي دعمت الفصائل المختلفة؛ ما زاد من حدة الصراع. وقد تأثرت العلاقات الثنائية بتغيرات السياسة الداخلية السودانية، من حكومة النميري إلى حكومة الصادق المهدي، وصولاً إلى حكومة الإنقاذ بقيادة الرئيس عمر حسن البشير؛ حيث تدخلت كل حكومة بحسب مصالحها ودعمت فصائل المعارضة في تشاد. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، اتسم الخطاب التشادي تجاه السودان بميل للتصالح، خصوصاً بعد زيارة الرئيس إدريس ديبي إتنو للخرطوم في 7 فبراير 2010م، والتي هدفت إلى إعادة العلاقات إلى طبيعتها وتعزيز التعاون لحل أزمة دارفور (عبود، 2024).

المطلب الثاني: تأثير الحرب على الاستقرار السياسي في تشاد

عاشت دولة تشاد منذ استقلالها عام 1960م فترة طويلة من التوتر السياسي وعدم الاستقرار، كما بين ما سبق من صراعات سياسية وصلت إلى حد الاقتتال. إضافة إلى ذلك، ساهمت عوامل مزمنة تتعلق بالواقع القبلي، والطائفي، والإقليمي، والديني، والثقافي، فضلاً عن تأثيرات خارجية، في تفاقم الاضطرابات السياسية والاجتماعية. ومع حصول تشاد على الاستقلال، سعى السياسيون إلى اعتماد التعددية الحزبية كآلية ديمقراطية لتداول السلطة، غير أن هذا التوجه لم يدم طويلاً؛ إذ وقع انقلاب على التعددية بعد ثلاث سنوات، ليصبح نظام الحزب الواحد تحت قيادة فرانسوا تومبالباي، الذي رأى في هذا التوجه وسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية (لجنة تقصي الحقائق، 2009).

وقد أدى هذا المسلك السياسي إلى بقاء البلاد في حالة حرب أهلية دائمة، الأمر الذي دفع الجيش للاستيلاء على السلطة عام 1975م. وبعد أربع سنوات، وبالرغم من تأكيد الجيش على المصلحة الوطنية، اندلعت حرب أهلية شاملة، تركت البلاد تحت سيطرة عدة فصائل متناحرة. ومع منتصف عام 1982م، شهدت تشاد تولي الرئيس حسين هبري الحكم، وهو نظام اتسم بالقسوة والتسلط، ما زاد من حدة التوتر والصراع المسلح، وجعل صوت السلاح يغلب على صوت الحوار (لجنة تقصي الحقائق، 2009).

ويشير الرئيس الأسبق كوكوني وداي إلى أن من أسباب غياب الاستقرار في تشاد كان التفكير النفعي لدى البعض، والسعي لتحقيق مصالح ضيقة ومكاسب مالية، بدلاً من التركيز على الأمن والاستقرار الوطني، وحقوق المواطنين في التعليم والسياسة والاجتماع. ويرى أن الحل الأفضل يتمثل في انتهاج الطرق السلمية وتبني روح الوحدة الوطنية كوسيلة لتحقيق الاستقرار والديمقراطية، والتصدي لكل ما يهدد مصالح الوطن (عيسى، 2010).

وقد بدأ الوضع السياسي يميل نحو الاستقرار النسبي منذ عام 1990م، وازدادت مؤشرات ذلك بعد انعقاد المؤتمر الوطني المستقل، الذي أتاح المسار الديمقراطي بإنشاء أحزاب سياسية وجمعيات مجتمع مدني ونقابات ومنظمات سياسية تسهم في تعزيز الاستقرار العام والحياة السياسية (لجنة تقصي الحقائق، 2009). وسعت الحكومة إلى ترسيخ الاستقرار عبر برامج سياسية عرضتها على الجمعية الوطنية التشادية، مؤكدة أن الاستقرار يقوم على أساس مادي ينعكس على الجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن أبرز هذه النقاط (رئاسة الوزراء، 1970):

- تعزيز الديمقراطية والتخلص من دوامة العنف المسلح والتقلبات السياسية.

- تقوية مبادرات السلام من خلال المصالحة الوطنية والبحث عن الوفاق حول القضايا الوطنية.
- رفع مستوى المعيشة لجميع المواطنين من خلال استثمار الموارد الوطنية وتدريبهم على التقنيات الحديثة.
- تعزيز وحدة البلاد والتماسك الوطني، وضمان توزيع عادل للدخل القومي، والتحلي بالتسامح والاحترام المتبادل.
- الحفاظ على علمانية الدولة مع التعايش السلمي للطوائف الدينية المختلفة.
- فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وضمان استقلالها.
- إدارة شؤون البلاد بالوضوح والشفافية وتهذيب السلوكيات الإدارية.
- الالتزام بالمعاهدات الوطنية والإقليمية والدولية المبرمة من قبل الدولة.

كما شملت الإصلاحات العسكرية تقليص عدد الجيش الوطني إلى 25 ألف جندي يشمل جميع الفئات، وتأهيلهم وتدريبهم على المهام العسكرية بعيداً عن السياسة، مع وضع أسلحتهم وذخائرهم في مخازن مخصصة، وإعادة بناء الشرطة لتولي مهام حفظ النظام في المراكز المدنية (رئاسة الوزراء، 1970). وفيما يخص الحريات وحقوق الإنسان، أكدت الحكومة على تعزيز الحريات الفردية والجماعية، ومكافحة الظلم والاستبداد، وتوطيد التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الوطنية والدولية. كما تم التركيز على تطوير الإعلام من خلال تشجيع الصحافة الحرة المكتوبة والسمعية والبصرية، وتقديم الدعم المباشر وغير المباشر للإعلام الخاص، بالإضافة إلى تعزيز الإعلام العام بزيادة وسائل الإنتاج والبث والنشر (رئاسة الوزراء، 1970).

من خلال هذه الإجراءات، سعت الحكومة إلى تعزيز الاستقرار، وتجديد علمانية الدولة، والتمسك بالازدواجية اللغوية كعامل ثقافي ووطني، غير أن إرساء الاستقرار والديمقراطية بقي هشاً، نتيجة تجدد التمرد أحياناً، وضعف دور الأحزاب والجمعيات والنقابات، وغياب الثقافة الديمقراطية بعد سنوات من العنف، وبقاء بؤر للتمرد داخل الأراضي التشادية، ما أدى إلى حرب شبه دائمة مع النظام القائم (رئاسة الوزراء، 1970).

المطلب الثالث: الجهود المحلية والدولية لوقف الصراع السياسي في تشاد

تمثلت الجهود المحلية في إطار اللجنة الإسلامية بقيادة الإمام موسى إبراهيم، الذي وجه نداء للمسلمين وأصحاب الضمائر الإنسانية للتدخل ووقف الصراع، خاصة بعد المجازر في جنوب البلاد، مثل مدينة مندو. وقد تواصل الإمام مع الأطراف المتصارعة، وحصل على موافقتهم على وقف مؤقت للحرب، إلا أن هذه الجهود لم تحقق النجاح المرجو (حماد، 2022).

ومع استمرار الحرب وتفاقم الأوضاع، شهدت البلاد انعدام الأمن وارتفاع معدلات العنف، وأصبح القتل على الهوية سمة مشتركة بين الشمال والجنوب. في هذا السياق، بادرت بعض الدول الإفريقية إلى محاولة إيجاد تسوية سلمية، فقررت دول الجوار تنظيم مؤتمر للمصالحة الوطنية التشادية، حيث أبدت السودان ونيجيريا اهتماماً كبيراً بسبب الروابط الاقتصادية والاجتماعية وانعكاس الصراع على أمنهما (أحمد وآدم، 2025).

دعا الرئيس السوداني جعفر النميري والرئيس النيجيري أولوسيجون أوباسانجو الأطراف المتصارعة والدول الصديقة لعقد مؤتمر للمصالحة الوطنية، وأسفر ذلك عن اتفاق على وقف إطلاق النار بتاريخ

12 فبراير (حماد، 2022). ونظمت نيجيريا مؤتمري "كانوا" الأول والثاني ثم مؤتمر لاغوس بعد فشل المؤتمرات السابقة (أحمد وآدم، 2025).

أولاً: مؤتمر كانوا الأول

عقد في مارس 1979م بحضور الدول المجاورة والصديقة، وتشاد ممثلة بأربعة من قياداتها: فلكس، وهبري، وكوكني، وأبوبكر عبد الرحمن. بعد خمسة أيام من النقاش، تنحى الجنرال فلكس وقدم هبري استقالته. وتم الاتفاق على: وقف إطلاق النار، إبعاد القوات عن العاصمة، تشكيل قوة محايدة، إطلاق سراح المعتقلين، تشكيل جيش وطني وحكومة وحدة وطنية تشمل جميع الفصائل، ودعوة الفصائل خارج البلاد للحضور (أحمد وآدم، 2025). تشكّل مجلس حكومة مؤقت في 23 مارس 1979م برئاسة كوكني وداي، لكنه لم يحقق الاستقرار بسبب غياب بعض الفصائل، ما دفع لعقد مؤتمر كانوا الثاني (صالح، 2007).

ثانياً: مؤتمر كانوا الثاني (3 نوفمبر 1979م)

عقد بحضور جميع الدول والفصائل، مثل السودان وليبيا والنيجر، وشارك إحدى عشر جناحاً (عبيد، 2001). لكنه وصل إلى طريق مسدود بسبب اعتراض بعض الفصائل على مشاركة الوفد الليبي ورفض جبهة العمل المشترك التصويت المتعدد. أدت هذه الخلافات إلى اعتقال كوكني وهبري مؤقتاً، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة محمد أبا سعيد؛ وقد سعى الوفد السوداني إلى تحريض بعض الفصائل على الانسحاب، ما أدى لفشل المؤتمر وإعادة العمل بمجلس الدولة المؤقت (أحمد وآدم، 2025).

ثالثاً: حكومة لول محمد شوا

بعد فشل مؤتمر كانوا الثاني، عقد مؤتمر في دقويا أبريل 1979م، وأسفر عن حكومة وحدة وطنية انتقالية برئاسة لول محمد شوا ونائب الرئيس نيقي جوو (يوسف، 2010). ومع ذلك، لم تتمكن الحكومة من فرض سلطتها بسبب غياب بعض الفصائل وتدخل ليبيا ونيجيريا، وسعت ليبيا لدعم معارضة بقيادة أصيل أحمد أغبش، ما أدى لاستقالة لول شوا بعد فترة قصيرة (حماد، 2022).

رابعاً: مؤتمرا لاغوس الأول والثاني

نظمت نيجيريا مؤتمراً في لاغوس عام 1979م حضره كافة الفصائل، مقسمة إلى كتلتين: مجموعة أنجمينا تضم أربع جبهات، وجبهة العمل المشترك المؤقت تضم ستة فصائل (أحمد وآدم، 2025). تصاعدت الخلافات حول رئاسة الحكومة، وتم التوصل لتسوية عبر اتفاقية لاغوس، التي عينت كوكني وداي رئيساً وحكومة وحدة وطنية انتقالية مماثلة لما سبق (يوسف، 2010).

خامسا: مؤتمر دوقيا

في نوفمبر 1979م، اجتمعت الفصائل في دوقيا لتوزيع الحقائب الوزارية على ثلاث مجموعات: أنجمينا، العمل المشترك، وأبناء الجنوب، وتم تشكيل الحكومة الانتقالية الثانية. غير أن الأمل في نجاح الاتفاقية خاب بسبب الخلافات الداخلية، إذ اندلعت الحرب بين كوكني وأنصار هبري في مارس 1980م، واستمرت تسعة أشهر، وأسفرت عن دمار واسع وهروب آلاف التشاديين (أحمد وآدم، 2025). تمكن كوكني من حسم المعركة بمساعدة عسكرية من ليبيا، بينما انسحبت القوات الليبية لاحقاً نتيجة خلافات مع القذافي، مما أتاح لهبري فرصة العودة إلى تشاد في يونيو 1982م

واستعادة العاصمة أنجمينا، بينما فر كوكني إلى الكاميرون ثم الجزائر (يوسف، 2010؛ الشيخ، 1998).

الخاتمة

تختتم الدراسة تحليلها لفترة ثلاثة عقود من تاريخ تشاد المعاصر (1960–1990)، والتي جسدت صراع الدولة الوطنية للحفاظ على وجودها في مواجهة الانقسامات الداخلية والتدخلات الخارجية. تبين أن الأزمة التشادية لم تكن مجرد صراع على السلطة، بل كانت أزمة "هوية سياسية" وبحثاً عن نموذج حكم يوازن بين المركزية القوية والتعددية الاجتماعية والثقافية.

إن الانتقال من حكم تومبالباي إلى حقبة مالم، مروراً بالصراع الدموي بين هبري وكوكوني، وصولاً إلى تحولات عام 1990م، يؤكد أن القوة العسكرية وحدها لا تكفل استقراراً دائماً. فرغم الانتصارات العسكرية واستعادة الأراضي، ظل غياب التوافق الوطني والعدالة الاجتماعية يمثل تهديداً مستمراً لكيان الدولة. تعكس تجربة تشاد خلال هذه الفترة درساً مهماً في أن بناء الدولة يقوم على الحوار والمؤسسات، وليس على القوة المسلحة فقط.

النتائج

- تشير النتائج إلى أن جذور الفكر السياسي في تشاد تعود إلى الممالك الإسلامية والنظم التقليدية، إلا أن عدم دمج هذه الموروثات مع هيكل الدولة الحديثة أدى إلى فجوة في الولاء بين القبيلة والدولة.

- تبين أن مؤتمرات الصلح مثل كانو 1 و2، لاغوس، ودوقيا، ركزت على تسوية نزاعات النخب وليس القضايا الوطنية الجوهرية، مما جعل الاتفاقيات تنهار عند اصطدام المصالح الشخصية أو القبلية لأمراء الحرب.
- أدت الحروب الأهلية الممتدة إلى استنزاف الموارد البشرية والمادية للدولة، وتحول الإنفاق العام إلى التسلح، وهو ما تسبب في تدهور مستوى المعيشة وغياب التخطيط الاستراتيجي طويل المدى.
- كشفت الدراسة أن التدخلات الدولية (الفرنسية والأمريكية) والإقليمية (الليبية والسودانية) لم تسهم في الاستقرار، بل زادت من تفاقم النزاعات عبر دعم فصائل متناحرة، مما جعل القرار السياسي التشادي مرتبطاً بالأجندات الخارجية.
- خلص البحث إلى أن عام 1990م مثّل بداية مرحلة جديدة اتسمت بانفتاح إعلامي وتعددية حزبية، كاستجابة لفشل سياسات القمع ونظام الحزب الواحد الذي سيطر على العقود الثلاثة الأولى.

التوصيات

- الانتقال من مؤتمرات مؤقتة إلى إنشاء "مؤسسة وطنية دائمة للمصالحة" تعالج جذور الخلافات القبلية والمناطقية بعيداً عن التجاذبات السياسية.
- استمرار برامج إعادة هيكلة الجيش لتحويله من جيش قائم على الفصائل إلى جيش وطني مهني، مع التأكيد على عقيدة عسكرية تحمي الدستور ولا تتدخل في السياسة.

- دعم المكتسبات التي تحققت بعد عام 1990م من خلال تشريعات تضمن حرية التعبير، باعتبار الإعلام الحر صمام أمان ضد الاستبداد ووسيلة لمراقبة السلطة.
- وضع استراتيجية علاقات خارجية متوازنة ترتكز على المصالح المشتركة مع دول الجوار، وخاصة السودان وليبيا ونيجيريا، لضمان عدم استخدام الحدود منطلقاً للمعارضة المسلحة.
- توزيع عوائد الثروة الوطنية بشكل عادل بين الأقاليم (الشمال، الجنوب، الشرق)، لتقليل دوافع التمرد المسلح الناتجة عن الشعور بالتهميش الاقتصادي.

المصادر والمراجع

1. أبو لبدة، نظمي. (2001). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي (ط1). إربد، الأردن: دار الكندي.
2. أحمد، إبراهيم برمة، وآدم، آدم دبوك. (2025). الصراع السياسي والتحولات الوطنية في تشاد بعد الجمهورية الأولى (1975–1990). المجلة الدولية للبحوث العلمية، 4(8)، 149–126.
3. أحمد، الخلايلة. (2001). العرب والنظام العالمي الجديد: الواقع والتوقعات (سلسلة الملف الاستراتيجي). عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية.
4. أحمد، محمد المهدي. (2013). الانقلاب العسكري في جمهورية تشاد: الدوافع والنتائج (1975–1982م) [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بحري، السودان.
5. آدم، آدم دبوك. (2017). أثر صلة أوروبا بأفريقيا في الفترة ما بين القرنيين الخامس عشر والتاسع عشر الميلاديين [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة السودان المفتوحة، الخرطوم.
6. آدم، حسين عزو. (2017). أثر الصراعات على الاستقرار السياسي في تشاد في الفترة من 1980–1990م [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. الخرطوم، السودان.
7. برشم، نورين مناو. (1995). تشاد بين التحديات والآفاق (ط1).
8. جاكو، محمد شريف. (1999). أعمال المؤتمر الوطني للدراسات الأفريقية: الصراعات والحروب في أفريقيا. القاهرة: جامعة القاهرة.
9. حماد، محمد زين سليمان. (2022). جبهة التحرير الوطني فرولينا ودور أصل أحمد فيها. الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع.

10. خاطر، علي هارون. (2024). الأسس السياسية البدائية لبناء الدولة الأفريقية: تشاد نموذجاً. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 4(6). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i6.1029

11. رئاسة الوزراء. (1970). برنامج الحكومة السياسي. موقع رئاسة جمهورية تشاد.

12. سعدي، محمد. (2006). مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام (ط1). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

13. سلمان، محمد عبد الستار محمد. (2014). دراسة في العلاقات الدولية الأفريقية: العلاقات التشادية – السودانية بعد الحرب الباردة نموذجاً (ط1). القاهرة.

14. شاكر، محمود. (1972). سلسلة مواطن الشعوب الإسلامية (الجزء السادس). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر.

15. الشيخ، رأفت غنمي. (1998). أفريقيا في التاريخ المعاصر. القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر.

16. صالح، علي محمد. (2007). فرولينا والكفاح الشعبي في تشاد. نيجيريا: مطبعة مهر كانو.

17. عبود، آدم الفيض. (2024). فاعلية وسائل الإعلام في تعزيز العلاقات والتواصل بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان: الفرص والتحديات. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 4(7)، 442 – 441.

18. عبيد، كمال محمد. (2001). العلاقات السودانية التشادية وأثرها في نشر الثقافة العربية الإسلامية. الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية.

19. العمر، فاروق عمر عبد الله. (2000). دول القوة ودول الضعف (ط1). الكويت: الصفا للنشر.

20. عمر، آدم عبد الله، والجزولي، عمر محمد عمر. (2024). التنافس الحزبي المعاصر وتحديات الوحدة الوطنية على الاستقرار السياسي في تشاد. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 4(7). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1094

21. عمر، آدم عبد الله، والجزولي، عمر محمد عمر. (2024). تأثير الحرب الأهلية على الاستقرار السياسي والتنمية في تشاد. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، 4(8). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i8.1156

22. عيسى، يوسف أحمد. (2010، 12 يناير). تشاد إلى أين تتجه؟. صحيفة أنجمينا الجديدة، العدد 81.

23. كلبو، منيرة آدم. (2003). الحرب الأهلية في تشاد جذورها وأسبابها ونتائجها (1965-1982م) [رسالة ماجستير غير منشورة]. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

24. لجنة تقصي الحقائق. (2009). تقرير حول الأحداث التي شهدتها جمهورية تشاد في الفترة من 2 – 8 شباط/فبراير. أنجمينا.

25. يوسف، محمد آدم محمد. (2010). تاريخ الثورة التشادية الكبرى: جبهة التحرر الوطني التشادي فرولينا.

26. يونس، عمر آدم. (2017). المؤتمر الوطني المستقل وأثره في التوجه السياسي في تشاد في الفترة ما بين 1993–1997م [بحث تكميلي لنيل درجة الماستر]. جامعة الملك فيصل، شعبة التاريخ المعاصر.

References

1. Abboud, A. A. (2024). The effectiveness of media in enhancing relations and communication between the Republic of Chad and the Republic of Sudan: Opportunities and challenges. Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, 4(7), 441-442.
2. Abu Labda, N. (2001). Changes in the international system and their impact on Arab national security (1st ed.). Irbid, Jordan: Dar Al-Kindi.
3. Adam, A. D. (2017). The impact of Europe's connection with Africa between the 15th and 19th centuries [Unpublished master's thesis]. Sudan Open University, Khartoum.
4. Adam, H. A. (2017). The impact of conflicts on political stability in Chad from 1980–1990 [Unpublished doctoral dissertation]. Khartoum, Sudan.
5. Ahmed, A. (2001). The Arabs and the new world order: Reality and expectations (Strategic File Series). Amman: Future Center for Strategic Studies.
6. Ahmed, I. B., & Adam, A. D. (2025). Political conflict and national transformations in Chad after the First Republic (1975–1990). International Journal of Scientific Research, 4(8), 126-149.
7. Ahmed, M. M. (2013). The military coup in the Republic of Chad: Motives and results (1975–1982) [Unpublished doctoral dissertation]. Bahri University, Sudan.

8. Al-Omar, F. O. A. (2000). Power states and weak states (1st ed.). Kuwait: Al-Safa Publishing.
9. Al-Sheikh, R. G. (1998). Africa in contemporary history. Cairo: Dar Al-Thaqafa for Printing and Publishing.
10. Barsham, N. M. (1995). Chad between challenges and prospects (1st ed.).
11. Fact-Finding Committee. (2009). Report on the events in the Republic of Chad from February 2–8. N'Djamena.
12. Hammad, M. Z. S. (2022). The National Liberation Front (FROLINAT) and the role of الأصل Ahmed in it. Khartoum: Dar Azza for Publishing and Distribution.
13. Issa, Y. A. (2010, January 12). Where is Chad heading?. N'Djamena Al-Jadida Newspaper, (81).
14. Jaco, M. S. (1999). Proceedings of the National Conference for African Studies: Conflicts and wars in Africa. Cairo: Cairo University.
15. Kalbo, M. A. (2003). The civil war in Chad: Roots, causes, and results (1965-1982) [Unpublished master's thesis]. Cairo: Institute of Arab Research and Studies.
16. Khater, A. H. (2024). The primitive political foundations of African state-building: Chad as a model. Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, 4(6). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i6.1029
17. Obied, K. M. (2001). Sudanese-Chadian relations and their impact on spreading Arabic Islamic culture. Khartoum: International University of Africa, Center for African Research and Studies.
18. Omar, A. A., & Al-Jazouli, O. M. O. (2024). Contemporary party competition and national unity challenges to political stability in Chad. Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, 4(7). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i7.1094

19. Omar, A. A., & Al-Jazouli, O. M. O. (2024). The impact of civil war on political stability and development in Chad. Ibn Khaldun Journal for Studies and Research, 4(8). https://doi.org/10.56989/benkj.v4i8.1156
20. Prime Minister's Office. (1970). The political government program. Website of the Presidency of the Republic of Chad.
21. Saadi, M. (2006). The future of international relations from the clash of civilizations to the humanization of civilization and the culture of peace (1st ed.). Beirut: Center for Arab Unity Studies.
22. Saleh, A. M. (2007). FROLINAT and the popular struggle in Chad. Nigeria: Meher Kano Press.
23. Salman, M. A. M. (2014). A study in African international relations: Chadian-Sudanese relations after the Cold War as a model (1st ed.). Cairo.
24. Shaker, M. (1972). Muslim populations series (Part 6). Beirut: Al-Risala Foundation for Printing and Publishing.
25. Younis, O. A. (2017). The Independent National Conference and its impact on the political orientation in Chad between 1993–1997 [Unpublished master's thesis]. King Faisal University.
26. Youssef, M. A. M. (2010). History of the great Chadian revolution: The Chadian National Liberation Front (FROLINAT).